



الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
The Arab Network for National Human Rights Institutions

بيان

الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تطالب الدول بتفعيل التزاماتها في مواجهة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي للقانون الدولي

تاريخ 2020/11/24

تؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على موقفها المبدئي والثابت والداعم للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وكاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران من العام 1967 بعاصمتها القدس الشرقية، وفق ما جاء في قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

وترى الشبكة أن الحقوق الفلسطينية الثابتة لا تخضع لسياسات الدول وعلاقاتها واتفاقياتها الثنائية المحكومة بالمصالح المتبادلة، وفي هذا السياق ترفض الشبكة أن يأتي تطبيع علاقات بعض الدول العربية مع دولة الاحتلال على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتؤكد في ذات الوقت على ضرورة أن تقوم جميع الدول، خاصة الدول العربية، باتخاذ إجراءات عقابية ضد المخالفات الجسيمة للقانون الدولي التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، وأن نصره الشعب الفلسطيني وقضيته يكون عبر الضغط على دولة الاحتلال بقبول وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.

كما تجدد الشبكة رفضها للتهديدات والمخططات الإسرائيلية بضم أجزاء من أراضي الضفة الغربية المحتلة في العام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والمستوطنات وأراض في محيطها وغور الأردن ومنطقة شمال البحر الميت، وفرض القانون الإسرائيلي عليها، وهو ما يعد جريمة جديدة بحق الشعب الفلسطيني وانتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي التي أكدت على عدم جواز ضم القوات المحتلة لأراض قامت باحتلالها بأي شكل من الأشكال، وعلى أن كل إجراء من هذا القبيل تتخذه تلك القوات من جانب واحد، تحت أي اعتبارات، يعد باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني وفقاً للمادة (43) من لائحة لاهاي الرابعة للعام 1907. وعليه فإن الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن أن يترتب لسلطاته على الأرض أية آثار على حق الفلسطينيين في السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان استخدام جميع إمكانياتها على مختلف الصُعد الإقليمية والدولية في دعم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ودعم الخطوات والإجراءات التي تتخذها دولة فلسطين لمواجهة مخططات دولة الاحتلال.

وتدعو الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وشبكتها الإقليمية والدولية إلى بذل الجهود الفاعلة للتأثير على حكومات وبرلمانات دولها لكي تبقى حقوق الشعب العربي الفلسطيني على سلم أولوياتها، وأن لا تتأثر سلباً بالعلاقات السياسية أو بعلاقات التطبيع، واحترام القرارات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وتدعو الشبكة جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى اتخاذ موقف واضح وصريح يؤكد على أصالة الحقوق الفلسطينية وعدم تراجعها وأن تبقى هي بوصلة العمل العربي والإسلامي والدولي، بصفتها قضية تحرر وطني وانعتاق من الاحتلال مستندة إلى الشرعة الدولية، يجب أن تسمو فوق أي علاقات ثنائية أو علاقات تحكمها مصالح اقتصادية أو سياسية أو غيرها.

انتهى

- البيان مؤيد من جميع المؤسسات الوطنية الأعضاء بالشبكة العربية، باستثناء تحفظ عضو واحد هو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين.